



## الحزب التقدمي الاشتراكي

### الانباء

**مشروع: رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار في حديث خاص لـ الأنباء  
السلسلة متسرع وغير مدروس**



أكتوبر 9, 2012

#### 1. 1. كيف تتقدم المشاورات حول سلسلة الرتب والرواتب، وما هي توقعاتكم لنتائجها المستقبلية؟

بعد الاجتماع مع لجنة الاقتصاد والتجارة في المجلس النيابي، قمنا بجولة على كافة رؤساء الكتل النيابية، كما اجتمعنا يوم الأحد الماضي مع دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ نجيب ميقاتي، وسنلتقي فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بعد عودته من جولته في أميركا اللاتينية.

وقد قدمنا لجميع من اجتمعنا بهم مذكرتين بشأن انعكاسات مشروع سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام على الاقتصاد اللبناني، وبشأن تأثيرات الضرائب الجديدة التي تنوي الحكومة فرضها لتغطية كلفة السلسلة التي تقدر بما لا يقل عن 2 مليار دولار سنويا. كما قمنا بإبلاغهم موقفنا من الموضوع، وأطلعناهم على المخاطر التي تترتب عن إقرارها، وما لها من تداعيات

على القطاع الخاص وعلى المواطن العادي، وحتى على الجهات المستفيدة منها، والتي ستكون مكتسباتها مجرد مكتسبات صورية، لما ينطوي عليه المشروع من مضاعفات خطيرة وتهديد حقيقي للمؤسسات الاقتصادية والقدرات الشرائية ولقيمة العملة الوطنية، ناهيك عن الشكوك الموضوعية بالنسبة لإمكانية تأمين التمويل المستدام للنفقات الجديدة المطروحة. وقد وجدنا من الجميع كل التفهم والتأييد والوعي للانعكاسات الخطيرة، وتم الاتفاق على متابعة التواصل.

ونأمل حقا أن تقوم الحكومة بإعادة النظر بهذا المشروع الذي جاء بشكل متسرع وغير مدروس. ونحن على كامل الاستعداد للتعاون والحوار للتوصل إلى توافق بشأن السياسات الاقتصادية التي تخدم المصلحة الوطنية العليا، وخصوصا ما يتعلق بالتوازنات الأربعة التي أعلنتها دولة رئيس الحكومة الأستاذ نجيب ميقاتي مؤخرا على المستويات الاجتماعية والمالية والنقدية والاقتصادية، والتي ستؤدي السلسلة إلى ضربها جميعها.

ذلك أنه من غير المقبول أن يأتي التوازن الاجتماعي بين سلاسل موظفي القطاع العام على حساب موظفي القطاع الخاص، وكذلك على حساب المؤسسات الخاصة وجميع المواطنين غير المستفيدين من هذا المشروع. فالمشروع سيصل بالزيادات على الرواتب والأجور في القطاع العام إلى نسبة 60%، من دون مواكبة ذلك بأية خطوات لزيادة الإنتاجية أو للإصلاح المعزز لتنافسية الاقتصاد. والجميع يعرف ما لذلك من انعكاسات على التوازن النقدي وعلى سعر الصرف ومعدل التضخم، ناهيك عن الانعكاسات التي سترتبها الأعباء الجديدة على كافة القطاعات الاقتصادية التي تعاني أصلا من أزمات خانقة، إلى جانب التكاليف غير المباشرة التي ستفوقها كلفة بسبب ضمور النمو. كما سيشهد التوازن المالي اختلالا كبيرا لأنها تتطلب تمويلا دائما وليس باقتطاع لمرة واحدة، وبمصادر ضريبية مرهقة للقطاع الخاص والمواطنين، وكذلك للمالية العامة مع توسع متوقع في الدين العام بفعل السلسلة، بما يقدر بنحو 2.5 مليارات دولار ليصل إلى 6.5 مليارات دولار مقدرة لعام 2013، علما أن الدين العام سيتجاوز هذا المستوى في السنوات اللاحقة بنتيجة تراكم أعباء التمويل والديون وأعباء خدمتها، خصوصا بعد أن نال موظفي القطاع العام بداية هذا الشهر الزيادة المقررة لغلاء المعيشة، مثلما نالها قبل بضعة أشهر نظرائهم من القطاع الخاص.

## 1. 2. ما هو تقويمكم للوضع الاقتصادي العام، وما هي مقترحات الهيئات الاقتصادية للخروج من الأزمة؟

يمر الاقتصاد اللبناني اليوم بمرحلة من التراجع في النمو الذي يتوقع أن يصل إلى ما بين 1 - 1.5% بنهاية عام 2012. والسبب الرئيسي لذلك الآن هو حالة التخبط في السياسات الاقتصادية والظروف والأحداث الأمنية الأخيرة، وكذلك تفاقم الأوضاع في سوريا، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد اللبناني الذي يتركز بشكل أساسي على قطاع الخدمات. وقد دفع الاقتصاد الوطني بشكل عام، والقطاع السياحي بشكل خاص الثمن غالبا بسبب خسارة السياح العرب، نتيجة أخطاء لا تغتفر قام بها بعض الفرقاء الذين لم يدركوا مدى الخسارة التي نجمت عن تصرفات غير مسؤولة، وكان من المفروض التعامل معهم بسرعة وحزم ومن دون أي تهاون، مثلما يجري حاليا.

ولذلك جاءت صرختنا لتدارك الانزلاق والحد من إهدار الفرص التي تتيح لنا، في حال استقرار الوضع الأمني واتخاذ السياسات الاقتصادية المناسبة، من التقدم لتحقيق معدلات نمو أعلى من المستويات الحالية. والاقتصاد في الوضع الحالي بالكاد يستطيع استيعاب زيادات غلاء المعيشة لموظفي القطاع العام أسوة بما أقر للقطاع الخاص.

وقناعتي بأن الخروج من حالة المراوحة الحالية تتطلب التركيز على ثلاثة أمور أساسية، وهي تعزيز كفاءة الاقتصاد، وتقليص الأعباء والنفقات غير المجدية، وتفصيل الجباية والحد من الهدر والفساد. فما نحتاجه فعلا هو الشروع بتطبيق الإصلاحات الهيكلية الضرورية، وفي مقدمتها النهوض بالبنى التحتية والخدمات الأساسية التي يتصدرها إصلاح قطاع الكهرباء، بالتزامن مع ترشيد الإنفاق العام وزيادة إنتاجيته، واتخاذ كل ما يلزم لحماية المال العام.

## 1. 3. ما حقيقة المتابعة الأميركية الدقيقة للمصارف اللبنانية على ضوء الأزمة السورية؟

هذه المسألة ليست محصورة بالجهاز المصرفي اللبناني، بل أنها تطال معظم دول العالم التي تخضع لمزيد من التدقيق من قبل المجتمع الدولي، لاسيما الأميركي والأوروبي. والمصارف اللبنانية ليست لديها أدنى خشية من الموضوع، وتتقيد بالأنظمة الدولية بشفاافية عالية، كما تتخذ كافة التدابير اللازمة لحماية سمعتها بتعاون وثيق مع مصرف لبنان المركزي الذي يقوم بكل الإجراءات المناسبة للالتزام بالعقوبات المفروضة. ونحن ملتزمون بكل ما يعزز حصانة القطاع المصرفي ليبقى لبنان مندمجا في النظام المالي العالمي.

#### 1. 4. ما هو السبيل لتوسيع قاعدة التسليفات في المصارف لتحقيق المزيد من الانتعاش الاقتصادي؟

سجلت التسليفات المصرفية الممنوحة زيادة بنسبة جيدة بلغت 5.4% في الأشهر السبعة الأولى من عام 2012 لتصل إلى 41.4 مليار دولار مقابل 39.5 مليار دولار في نهاية عام 2011. وهي نسبة ممتازة قياسا بما يجري محليا وإقليميا ودوليا، خصوصا وأن نسبة القروض المصرفية للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع ارتفعت من نسبة 31.4% في النصف الأول من عام 2011 إلى نسبة 34.8% للنصف الأول من العام الحالي.

والمصارف اللبنانية كانت ولا تزال المصدر الأساسي لتمويل القطاع الخاص اللبناني. وهي على أتم الاستعداد لتوسيع قاعدة التسليفات، خصوصا للمشروعات المجدية، وضمن الشروط والمعايير التجارية السليمة.

#### 1. 5. لماذا الحوار الاقتصادي مفقود بين المكونات الأساسية، لاسيما الحكومة وأصحاب العمل والعمال؟

يجب توجيه هذا السؤال للحكومة التي مضت بمشروع سلسلة الرتب والرواتب رغم الاعتراضات المستمرة التي كنا قد تقدمنا بها في السابق، ليس من مصلحة الهيئات الاقتصادية فحسب، بل وأيضا انطلاقا من مصلحة جميع شركاء الإنتاج وجميع اللبنانيين على الإطلاق. ونحن منفتحين تجاه الجميع، وأكبر برهان على ذلك الحوار الذي توصلنا بنتيجته إلى إقرار زيادة غلاء المعيشة للعاملين في القطاع الخاص، رغم كل المآخذ التي لدينا على التسويق والتأخير الذي رافقه وواجهنا وكان له انعكاسات في ارتفاع التكاليف على القطاع الخاص والمواطنين على حد سواء.

ونحن اليوم نعيد التأكيد أننا لسنا ضد حصول موظفي القطاع العام على حقوقهم بالزيادات المتوافق عليها لغلاء المعيشة. لكننا نحذر من الزيادات الأخرى التي تنطوي عليها السلسلة، والتي ستصل بمعدل الزيادة في الرواتب إلى نسب معدلها 60%، كما أشرت سابقا، وتتجاوز ذلك إلى 80% لبعض الفئات. ويقيني أن ذلك سيكون بمثابة الهدية المسمومة لموظفي القطاع العام، وسترتب أعباء وانعكاسات كارثية على الاقتصاد الوطني وملاءته المالية الحالية والمستقبلية. وعلينا أن نأخذ العبرة مما يحدث حاليا في الاقتصاد العالمي، حيث تنوء اقتصادات تعتبر من الأكبر في العالم، وخصوصا في أوروبا، تحت ثقل الديون السيادية، وضغط الأخطاء السابقة لسياسات التوسع في الإنفاقات الجارية، وتتخذ إجراءات قاسية جدا في محاولة لاحتواء وتدارك الأسوأ المتمثل بالانهيار.

#### 1. 6. كيف كان اجتماعكم مع النائب وليد جنبلاط، وكيف تنظرون إلى مواقفه في الملفات الاقتصادية؟

كان اجتماعا ممتازا كما العادة في جميع اللقاءات معه. ونحن نشمن عاليا موقفه المسؤول والمدرک لأهمية الحفاظ على مصلحة الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت على مصلحة وحقوق العمال. كما نقدر الأهمية التي يمتاز بها في النظر إلى الأمور بواقعية ورؤية مستقبلية، وحرصه على إخراج الموضوع عن التجاذبات السياسية والابتعاد عن المزايدات الاقتصادية، للحيلولة دون حصول تداعيات غير محسوبة على المستوى النقدي أو المالي أو الاقتصادي بشكل عام.

#### صحف محلية وعربية



